**النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

**الورشة التحضيرية للمنتدى الوطني الأول للسياسات العمومية في مجال الإعلام**

**تونس 10 ديسمبر 2019**

**الورقة التأطيرية:**

يمثّل الإعلام الخاص والعمومي والجمعياتي مؤسسة أساسية من مؤسسات الديمقراطية التونسية الناشئة لا يمكن أن تقوم هذه الديمقراطية دونها: إخبار المواطنين وتنظيم النقاش العام وإتاحة النفاذ للثقافة والمعرفة ومراقبة السلطة السياسية...

والإعلام يقوم كذلك بدور أساسي في الحياة السياسية باعتباره الآلية التي يتابع بفضلها المواطنون الأحداث السياسية ويستقون من خلاها الأخبار والمعرف التي تسمح له المشاركة في الحياة العامة.

لكن للإعلام ومؤسساته المختلفة لا يمكن أن يقوم بأدواره دون أن ووفر له بيئة مواتية وشروط الديمومة والجودة كالتشريعات الضامنة لحرية الرأي والتعبير والصحافة وتمويل عمومي ضامن لاستدامة إعلام عمومي مجدد ومبتكر ومنظومة تكوين جامعي ومهني فعالة وآليات شفافة لدعم المؤسسات الخاصة والجمعياتية.

وفي هذا الإطار فإن للدولة ومؤسساتها المختلفة مسؤولية جسيمة في ضمان هذه الشروط وفي توفير بيئة مواتية لإعلام تونسي جيد يقوم بوظائفه الموكولة إليه.

إن هذه المسؤولية تتجسد في سياسية عمومية داعمة لمؤسسات الإعلام المختلفة حتى تقوم بدورها, ونعني هنا بالسياسة العمومية برنامج عمل تضعه السلطات العمومية لتحقيق أهداف مخصوصة في قطاع بعينه[[1]](#footnote-1) . وقد أقرت بعض المنظمات الدولية على غرار منظمة المادة 19 أن التنوع في الإعلام في الدول الديمقراطية لا يمكن أن يكون دون مساعدة الدولة[[2]](#footnote-2).

وفي تونس تزداد مسؤولية الدولة أهمية في سياق يتسم بتحولات تكنولوجية وثقافية واقتصادية ساهمت بشكل كبير في أضعاف مؤسسات الإعلام العمومي والخاص والجمعياتي بسبب نتائج التكنولوجيات الرقمية وتقلص الموارد المالية المتأتية من الإشهار ومنافسة منصات الشبكات الاجتماعية التي أصبحت تستقطب الإنفاق الإشهاري.

وبشكل عام فإن الإعلام التونسي يعاني من مشاكل هيكلية بعضها خارجي متصل بالبيئة التي يشتغل فيها والبعض الأخر داخلي متصل بمعوقات تنظيمية وبشرية ومالية وتسويقية....

.ويمكن توصيف هذه الأزمة الهيكلية على النحو التالي

**أولا** : : منظومة تشريعية وقانونية غير مكتملة خاصة فيما يتعلق بإرساء الهيئة التعديلية الدستورية والإطار القانوني المنظم للإعلام العمومي

**ثانيا** : تأخر مؤسسات إصلاح الإعلام العمومي في مستوى حوكمتها وتنظيمها وآليات تمويلها، مما يهدد قدرتها يى أداء وظائفها

**ثالثا :** مؤسسات صحفية هشة وغير قابلة للحياة أحيانا مما يجعلها فير قادرة على إنتاج مضامين جيدة

**رابعا** : سوق إشهارية محدودة وغير منظمة مما يفسد النافس الحر والعادل على الموارد الإشهارية الضرورية لديمومة المؤسسات الإعلامية الخاصة والعامة، إضافة إلى غياب تنظيم قانوني للإشهار العمومي وفق المعايير الدولية.

**خامسا:** أوضاع مهنية لا تتيح للصحفيين التميز المهني والترقية المهنية والاستقلالية مما يهدد قدتهم على أداء أدوارهم

**سادسا :** التعاطي البراغماتي للحكومات المتعاقبة مع قطاع الإعلام وإحجامها على الانخراط في مقاربة إصلاحية استراتيجية شاملة.

**سابعا** : منظومة تكوين أكاديمي ومهني لم تشهد إصلاحا حقيقيا يؤهلانها لتكوين نخب صحفية كفئة ومهنية.

**إن هذه المشاكل المتعددة أصبحت تهدد تنوع الإعلام التونسي وديمومة مؤسساته وأضحت تمثل عائقا أمام تطوير صحافة تونسية ذات جودة وكابحا للتميز المهني للصحفيين التونسيين.**

إن الإعلام الخاص والعمومي والجمعياتي يمثل مرفقا عموميا يقدم خدمة عامة لعموم المواطنين لا بد للدولة أن تعمل على ضمان جودته وديمومته وتنوّعه وحمايته من الإستراتيجيات التي تسعى إلى تحويله إلى سلعة خاضعة فقط لمنطق الربح.

ولا يمكن أن تختزل السياسية العمومية في مجال الإعلام في القرارات الحكومية المناسباتية والبراغماتية التي يمكن أن تتخذها هذه الحكومة أو تلك لحل الإشكالات الطارئة على قطاع الإعلام والتي يمكن أحيان أن توظف لتطويع بعض المؤسسات الإعلامية.

إن السياسية الإعلامية العمومية هي خيار إستراتيجي وطني وسياسي ومجتمعي تضعه الدولة (برلمان/ حكومة...) بالتشاور مع المنظمات المهنية والفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني حتى يصبح التزاما تساءل عليه الحكومات المتعاقبة.

وتتمثل السياسة العمومية وبالنظر إلى التجارب العالمية خاصة في:

* **المقاربة التشاركية بين مؤسسات الدولة والمهنيين ومنظمات المجتمع المدني** لأن الإعلام بما في ذلك الإعلام الخاص مرفق عمومي
* **إرساء إطار قانوني** ضامن لحرية الرأي والتعبير ولاستقلالية المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة.
* **حوكمة شفافة وفعالة لاقتصاد الإعلام بتنظيم آليات شفافة وعادلة للتنافس على الموارد الإشهارية** بما انه مورد ضروري لديمومة الإعلام على غرار تنظيم قيس الجمهور ووضع نظام لتوزيع الإشهار العمومي. وبشكل عام فإن حوكمة اقتصاد الإعلام تتمثل أيضا في الآليات التي يمكن أن تضعها الدولة ومؤسساتها لتأمين شروط صناعة إعلامية تونسي قوية مبتكرة ومستدامة.
* **المساهمة في وضع منظومة لرصد التحولات والمخاطر** عبر إنجاز التقارير والدارسات التي تحتاجها المؤسسات الإعلامية العمومي والخاصة لوضع إستراتيجياتها
* **سياسة تعاقدية واضحة المعالم للنهوض بالإعلام العمومي بمختلف مؤسساته** وإصلاح حوكمته ودعم قدراته التنظيمية وموارده البشرية وإمكاناته المالية حتى يكون إعلاما مبتكرا ومتطورا يقوم بأدواره في الحياة السياسية والديمقراطية والمساهمة في النهوض بالثقافة الوطنية**.**
* **آليات فعالة لدعم منظومتي تعديل القطاع السمعي البصري والتعديل الذاتي (مجلس الصحافة)** بما أن المنظومين أساسيتان لضمان إعلام مستقل ومتنوع ومسؤول خاضع للمساءلة من الجمهور .
* **سياسة واضحة لدعم مؤسسات الصحافة المكتوبة** على وجه الخصوص نظرا للمخاطر التي تهدد وجودها في سياق يتسم بتنامي مكانة منصات الشبكات الاجتماعي وتراجع قاعدة القراء. وقد أرست العديد من الدول الديمقراطية على غرار فرنسا وبريطانيا آليات لدعم الصحافة في مستوى التوزيع واستخدام التكنولوجيات الرقمية وتشجيع مشاريع الابتكار وفق معايير مخصوصة. ويمكن الإشارة هنا إلى الآليات التي وضعتها الدولة الفرنسية (في شكل صناديق دعم) لتشجيع الابتكار في الصحافة والصحافة المحلية[[3]](#footnote-3) .
* **دعم منظومة التكوين الأكاديمي والمهني** بإصلاح المؤسسات المتدخلة في هذا المجال وإعطائها الإمكانات حتى لقوم بدورها في تكوين صحفيين ذوي كفاءة عالية ولتوفير شروط الترقية المهنية للصحفيين.

**\*أهداف اللقاء التحضيري للمنتدى الوطني الأول للسياسات العمومية في مجال الإعلام:**

يهدف اللقاء التحضيري للمنتدى الوطني للسياسات العمومية في مجال الإعلام إلى :

* إطلاق حوار وطني حول أدوار الدولة المختلفة في دعم وتطوير إعلام تونسي ذي جودة يقوم بوظائفه كمرفق عمومي
* التفكير في سياسة عمومية ضامنة لديمومة الإعلام في سياق أصبحت فيها قطاعات منه على غرار الصحافة المكتوبة مهددة في وجودها
* وضع آليات لمتابعة إرساء هذه السياسية العمومية وتنفيذها

إن الورشة التحضيرية للمنتدى الوطني الأول للسياسية العمومية في مجال الإعلام مبادرة تطلقها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إدراكا منها لدوها في تطوير القطاع وضمان حق الصحفيين في بيئة مهنية تضمن لهم شروط الكرامة المهنية كشرط من شروط الإبداع والتميز. كما يعبر هذا اللقاء على إيمان النقابة بأن إصلاح أوضاع الصحفيين متصل بإصلاح النظام الإعلامي برمته

**مخرجات** الورشة التحضيرية **للمنتدى:**

تعتزم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إرساء آلية لرصد التزامات الدولة والسلطات العمومية (رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب) في مجال إصلاح الإعلام ودعمه وتطويره وفق وثيقة التزامات (تطرح النقابة وثيقة أولية لإبداء الرأي من طرف المشاركين في الورشة).

**المشاركون في** الورشة التحضيرية للمنتدى**:**

**\*السلطة التنفيذية والتشريعية:**

-ممثل عن رئاسة الحكومة

-ممثل عن وزارة المالية

-ممثل عن مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان

-ممثلو الكتل البرلمانية

**\*المنظمات المهنية:**

-النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

* الجامعة التونسية لمديري الصحف
* الغرفة الوطنية النقابية للقنوات التلفزية الخاصة
* الغرفة الوطنية النقابية للإذاعات الخاصة

**\*هيئات التعديل والتعديل الذاتي:**

* الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري
* مجلس الصحافة

**\*مؤسسات الإعلام العمومي والمصادر:**

* مؤسسة التلفزة الوطنية
* مؤسسة الإذاعة التونسية
* وكالة تونس إفريقيا للأنباء،
* مؤسسة سنيب لابراس
* مؤسسة دار الصباح
* -مؤسسة شمس أف أم
* إذاعة ازيتونة
* ممثل عن كاكتيس برود
* معهد الصحافة وعلوم الإخبار
* المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين

**\*خبراء وممثلو منظمات دولية**

1. Muller, P., Thoenig, J. C., Duran, P., Majone, G., & Leca, J. (1996). Enjeux, controverses et tendances de l'analyse des politiques publiques. *Revue française de science politique*, *46*(1), 96-133. [↑](#footnote-ref-1)
2. https://www.article19.org/wp-content/uploads/2017/12/State-subsidies-press2012.pdf [↑](#footnote-ref-2)
3. <https://www.culture.gouv.fr/Sites-thematiques/Presse/Aides-a-la-presse> [↑](#footnote-ref-3)